الاميركي جعلاها تخضع لاعتبارات الظروف وتنشد التسوية المنفذة من خطر الانقسام على نفسها والتصدع الهيكلي . والقارىء الذي رافق سير المناقشات واتجاه الاراء المختلفة من خلال اقرار البرنامج الصهيوني المعروف بـ « برنامج القدس ، ١٩٥١ » لا يجد مفرا من التساؤل عن النوايا الحقيقية التي تضمرها الصهيونية وتأبى عليها الظروف اعلانها صراحة والمجاهرة بها على الملأ ، ان برنامج الصهيونية يبدو وكأنه صيغة مخففة للتغطية ، طالما ان معظم الاوساط النافذة في الحركة كانت تنادي باعتماد الصيغة القصوى للاهداف النهائية . فهل جاء التبطين في الصياغة فقط على سبيل تطمين الخواطر الصهيونية في اميركا ، أم ان التأجيل يتحين الفرصة الموآتية .

١٠ ــ بين الدولة والمنظمة (أو الوكالة) :

ان المؤتمر الصهيوني الاول بعد قيام اسرائيل لم يكتف باخراج صياغة مناسبة للعقيدة الصهيونية وبرنامج عمل المنظمة العالمية في ظل وجود الدولة وحضورها . هذا مع العلم بأن الصياغة المذكورة تمت ونالت الموافقة بما يشبه الاجماع ، نظرا لطابعها الانتقالي والمؤقت . فالمؤتمر الثالث والعشرون (١٩٥١) اتخذ قرارات تتعلق بالوضع القانوني للمنظمة الصهيونية ، وناشد دولة اسرائيل ان تبادر الى استصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض . واتخاذ تلك القرارات جاء على سبيل الشكليات ، لان حكومة اسرائيل والحركة الصهيونية « اتفقتا » منذ شهر نيسان (ابريل) ، ١٩٥٠ على تشكيل لجنة للتنسيق بينهما . فقد أدلى بن غوريون يوم الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٥٠ أمام الكنيست ببيان جاء فيه ما يلي : « ان دورة انعقاد المجلس الصهيوني العام ، والتي جرت بمدينة القدس في شهر نيسان ، كانت مخصصة للنظر في مشاكل الحركة الصهيونية في ضوء وجود دولة اسرائيل . ولقد رأت الدورة ضرورة قيام التعاون الوثيق والتنسيق التام في حقول الهجرة ــ ومنها هجرة الشبيبة والاحداث ــ والاستيعاب والاستيطان ، بين كل من اللجنة التنفيذية الصهيونية وحكومة اسرائيل » .

وتابع بن غوريون بيانه قائلا : « نظرت حكومة اسرائيل في المطلب الذي تقدم به المجلس الصهيوني العام ، ثم قامت اللجنة المشتركة ــ وهي مؤلفة من الحكومة واللجنة التنفيذية الصهيونية ــ بصياغة اقتراح للتعاون والتنسيق بين الطرفين ، فنال هذا الاقتراح موافقة الحكومة الاسرائيلية واللجنة التنفيذية الصهيونية » .

أما البنود التي نص عليها الاتفاق المذكور ، فجاءت على لسان بن غوريون كالآتي :
١ ــ يتألف مجلس للانماء والتنسيق من حكومة اسرائيل واللجنة التنفيذية الصهيونية .
٢ ــ يضم المجلس أربعة وزراء حكوميين وأربعة ممثلين عن اللجنة التنفيذية ، ويضاف اليه ممثل عن الصندوق القومي اليهودي . ٣ ــ تتمثل الحكومة في المجلس بكل من رئيسها ووزراء : المالية والعمل والهجرة . وتتمثل اللجنة التنفيذية الصهيونية بكل من رئيسها في القدس وأمين الصندوق ورئيس دائرة الهجرة وممثل عن دائرة الاستيعاب .
٤ ــ يقوم المجلس على تنسيق الخطط وتنفيذها في المجالات التالية : الهجرة والاستيعاب واسكان المهاجرين والانماء الزراعي . ويجري تنسيق الميزانيات لتلبية هذه الحاجات ، كما يعود الى المجلس اتخاذ القرار بشأن توزيع الوظائف بين الحكومة واللجنة التنفيذية . ٥ ــ ان هذا الترتيب يبقى نافذ المفعول حتى المؤتمر الصهيوني القادم . عند ذاك يتقدم الطرفان باقتراح التعديلات اللازمة حول تركيب المجلس وبرنامج أعماله .

ومن الملاحظ ان بيان رئيس الحكومة ارتأى التشديد على بعض النقاط التي تكشف عن النوايا والتوقعات . فهو قد شدد ، مثلا ، على الطابع المؤقت للاتفاق ، وأعطى التوضيح التالي : ان ممثلي الحكومة سوف يلتزمون في المستقبل أيضا بمسؤولية جماعية تجاه الحكومة ، ويمارسون عملهم في اللجنة وفقا لقرارات الحكومة ، مع اعطاء الاعتبار